المحيط الجديد للاستثمارات
الخاصة في دول المغرب العربي

بقلم نعيمي فوزي(*)

مقدمة: (رؤية شاملة عن الإصلاحات الاقتصادية والمالية في دول المغرب العربي).

التباين الاقتصادي والمالي لدول المغرب العربي يمنع أي مقاربة موحدة لمشاكل دول المنطقة عامة غير أنه كثير منهم يواجه مشاكل متشابهة خاصة تلك المتعلقة بالإصلاحات الهيكلية على المستويين الكلي والجزئي.

بادئ ذي بدء يجب أن نشير أن القطاع العام وطيلة سنوات سابقة لعب دورا هاما في كثير من النشاطات الاقتصادية انطلاقا من اعتبارات استراتيجية تعتمد أساسا على الاحتكارات الطبيعية أو الأموال العمومية. في حين أن القطاع الخاص اختصر شيئا فشيئا إلى نسبة ضئيلة جدا. فكان من آثار هذه السياسة أن النتائج أضحت غير مرضية بسبب أن فعالية الإنتاج تأثرت بتبني هذه المؤسسات الأسعار الاصطناعية المنخفضة التي لا تغطي حتى التكاليف. كما سجلنا عدم الشعور بالمسؤولية بالنسبة لمسيري هاته المؤسسات. لهذا أكثريتهم الآن متهم بتبديد وترك أموال المؤسسات العمومية الاقتصادية للضياع والتلف متسببين في أضرار مادية واختلاس أموال عمومية إضافة إلى ذلك يجب الإشارة إلى أن البعض من هذه المؤسسات كانت تعتمد ليس فقط على التحويلات المالية لتغطية الخسائر ولكن كذلك على قروض امتيازية مما ساهم في تدهور أكثر للحالة المالية والنقدية لدول المنطقة كما أن ديون البنوك غير الممكن استردادها اتجاه المؤسسات العمومية شكلت خلل وبالتالي أضعفت النظام المالي ككل.

لقد أصبحت دول المغرب العربي تعترف أكثر فأكثر بضرورة تحديد دور القطاع العام إلى العمليات التي يمكن أن يقدم فيها وبشكل فعال دورا لا يستطيع أن يؤمنه السوق. بعض هذه الدول بدأت في الإصلاح التدريجي للمؤسسات العمومية بتحرير مبادراتها

(*) أستاذ مكلف بالدروس بجامعة الجيلالي اليابس – سيدي بلعباس.

ومنحها الاستقلالية وتحميلها المسؤولية بتبني سياسة إعادة الهيكلة المالية وتطبيق تقنية الخوصصة التي بقيت في مستوى محدود بالمقارنة مع الدول النامية الأخرى، سواء تلك الموجودة جنوب البحر المتوسط أو دول شرق أوروبا. ففي كثير من الحالات، عرقلت عملية الخوصصة بواسطة التناقضات المؤسساتية كما أنها تأخرت بسبب المشاكل المتعلقة بفائض العمالة وحجم الالتزامات المالية للمؤسسة.

إيجاد الحلول المتعلقة بالتناقضات المؤسساتية والمالية لا تكفي لضمان فعالية الإصلاحات، فكما أثبتته تجارب بعض الدول فإن عملية الإصلاحات يجب أن تكون مصحوبة بتغييرات في محيط المؤسسات الاقتصادية

فيجب إذن:

* تدعيم المنافسة الشريفة وسلوك السوق عن طريق تحرير التبادل الداخلي والخارجي مرفقة بتبني أحكام تنظيمية واحتياطية مناسبة قصد حماية المنتوج الوطني من الانفتاح الفوضوي ومن انعكاسات حرية الاستيراد على مصير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء كانت عامة أو خاصة

* وضع برنامج لرفع مستوى تأهيل المؤسسات الوطنية حتى تصبح في نفس مستوى نظيراتها الأجنبية ومثل هذا الدور هو من مهام الدولة الخاصة في هذه المرحلة.

* ترقية الشراكة والتعامل الصناعي الحقيقيين فيما بين المؤسسات الوطنية أو فيما بينها وبين الشركات الأجنبية في إطار عقود استثمار وليس عقود تبادل تجاري فقط. ولم يخف الكثير من المتعاملين الأجانب حاجتهم هم كذلك إلى هذه الشراكة بسبب الأزمة الخانقة التي تعيشها الصناعة الأوروبية عامة لاعتبارات متعلقة بالمحيط الذي تعمل فيه وكذلك بسبب عوامل خارجية منها على وجه الخصوص شدة المنافسة في الأسواق العالمية والأنظمة الجمركية وانخفاض قيمة العملات الوطنية في دول العالم الثالث وغيرها. وهذا ما جعل الشركات الأجنبية تفكر في الشروع في شكل جديد من التعامل خاصة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يمكن أن تحقق معها تكاملا نموذجيا عن طريق الاستثمار والشراكة فالكل يعرف أن الانبعاث الاقتصادي في دول المغرب العربي وفي غيرها من دول العالم لا يتحقق إلا فقط عن طريق ترقية الصناعات الصغيرة والمتوسطة

وهو ما يمثل كذلك قناعة السلطات العمومية لهذه الدول رغم الثقل البيروقراطي وبعض الظروف المعيقة للاستثمار كتلك المتعلقة بالتنظيم العصري للمناطق الصناعية التي تستقبل هذه النشاطات لأن أحد العوائق الأساسية التي يواجهها المستثمر الجزائري خاصة هي تلك المشاكل البسيطة المرتبطة بتعبيد الأرض وعملية التهيئة العمرانية داخل هذه المناطق بالإضافة إلى انعدام خطوط الهاتف والكهرباء وقلة الأمن. وقد حان الوقت لكي تندمج الجماعات المحلية في هذا المجهود لأنها الأول المستفيد منه وبمختلف الأشكال كالجباية، التشغيل، تنشيط السوق المالية وغيرها من الامتيازات. ومن بين الانشغالات الأخرى والتي تبحث السلطات العمومية عن حلول لها نذكر على سبيل المثال فقط إشكالية العقار بما تحتويها من أطروحات مختلفة بالإضافة إلى تعقيد وبطء إجراءات منح القروض المطلوبة من طرف المستثمرين ومستوى فوائدها المرتفع بالمقارنة مع المعدل الدولي وإشكالية خسائر الصرف الناتجة عن انخفاض سعر الدينار الجزائري خاصة المسجلة في السنوات الأخيرة. كما أن الضغط الضريبي المرتفع قد يزيد في عرقلة النشاط الاستثماري خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

* عقلانية منح قروض للمؤسسات العمومية من طرف البنوك.

* التعديل في تشريعات العمل بحيث تتماشى مع حركية التعديلات الهيكلية داخل المؤسسة

* تحديد الضمانات الممنوحة للمؤسسة فيما يخص اللجوء إلى خطوط القروض الداخلية والخارجية.

وتمتد مشاكل المؤسسة العمومية حتى إلى ميزان المدفوعات، ففي الدول المصدرة للمحروقات كالجزائر وليبيا فتمويل النفقات وتغطية العجز المالي لم يكن يجد أي مشكلة خاصة في حالة ارتفاع سعر الخام في الأسواق البترولية الدولية، غير أنه ابتداء من منتصف الثمانينات حصانة الميزانية السنوية لهذه الدول أضحت غير منيعة، لهذا اضطرت إلى ترشيد النفقات وتعبئة الوسائل المالية الإضافية إزاء المصادر الداخلية والخارجية.

وقد أظهر انخفاض سعر الخام لبعض الدول كذلك كم هي استراتيجية مسألة تنوع الإيرادات عن طريق وضع سياسة وطنية شفافة لتشجيع المداخل الغير بترولية

ومن جهة أخرى فالنظام الضريبي لدول المغرب العربي عموما يتميز بتكريس مجموعة كبيرة من الضرائب والرسوم تعددت فيها حقوق متنوعة إتاوات. امتيازات جبائية إلى جانب تخفيضات جبائية قانونية تعدد الضرائب بهذا الشكل يؤدي لا محالة إلى عرقلة مرونة وديناميكية النظام الضريبي كما أنها تدخل نوع من اللا توازن داخل النظام الإنتاجي وكذلك تضعف من قدرات إدارة الضرائب في تحصيل وجباية المستحقات الضريبية ووعيا منها بهذه السلبيات أدخلت معظم دول المغرب العربي إصلاحات شاملة لنظامها الضريبي تهدف إلى:

- تبسيط النظام الضريبي وجعله أكثر شفافية

- ترقية مرونته بالمقارنة مع الإنتاج الداخلي الخام وكذلك توسيع دوره في إعادة التوزيع.

التخفيض من دوره السلبي خاصة اتجاه الإنتاج والتصدير.

التخفيض من دور الإيرادات الضريبية السلبي اتجاه التبادل الخارجي خاصة ودول كالجزائر تبدل جهود معتبرة قصد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

إضافة إلى ذلك فمشكل الدول المغاربية الأساسي هو إصلاح الضرائب المباشرة وغير المباشرة مع تخفيض عقلاني للرسوم اتجاه التجارة الدولية ففيما يتعلق بالضرائب غير المباشرة فجل الدول تعمل على تبسيط الأنظمة المتميزة وتقليص الضغط الجبائي على أرقام الأعمال. فالإصلاحات في هذا المجال تتمثل خاصة باستبدال مجموعة من الحقوق والرسوم بالرسم الوحيد على القيمة المضافة وكذلك بتخفيض عدد النسب ووضعها في إطار ما يسمى بضريبة القطاعات.

أما بخصوص إجراءات التخفيف من الرسوم على التبادلات التجارية الدولية فتهدف إلى تكييف الرسوم الجمركية الوطنية مع مفهوم العولمة الاقتصادية وذلك بتخفيض المعدلات المتوسطة والتخفيف من تبعثرها وتبددها.

وكما أشرنا إليه سابقا فإن الدول البترولية كالجزائر وليبيا قد واجهت الانخفاض المسجل في إيراداتها البترولية من خلال ما يسمى بمفهوم ترشيد النفقات. في حين الدول المغاربية الأخرى كالمغرب وتونس، عمدت لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات على ضبط وتحديد عملية التوظيف وبالتالي تخفيض كتلة الأجور في القطاع العام. ومهما يكن الأمر فإن دول المنطقة يجب أن تعمل أكثر على التنقيص من النفقات الإنتاجية بالإضافة إلى عقلانية النفقات المرتبطة بالتعاملات داخل القطاع العام. هذه الإجراءات تسمح لها باستثمار الفائض في الصحة والتربية وباقي الخدمات الاجتماعية الأخرى وكذا في المنشآت القاعدية المتميزة بالقدم وبضعف المردود الإنتاجي.

أما في إطار إصلاح القطاع المالي فمجموع الإجراءات تتميز بمحاولة وقف ارتفاع معدلات الفائدة وكذلك تخصيص الأولوية في القروض للقطاعات الإنتاجية بالإضافة إلى وضع ميكانيزمات لتحرير القطاع المالي والتي تتمثل أساسا في وضع نسب أكثر مرونة كالذي نجده في المغرب. بحيث تتراوح بين حد أدنى وحد أعلى. أما تونس فقد عمدت على وضع حد لاتفاقيات القروض الامتيازية التي غالبا ما تعطى للقطاع العام.

كما أننا نجد أن كل من تونس والمغرب قد طورتا ما يسمى بنظام الوساطة المالية وذلك بتعميق دور الأسواق النقدية والأسواق المالية من أجل عرض جملة من الأدوات المالية المتعددة. أما فيما يخص الجزائر فالصفقات بين البنوك غائبة تماما. كما أن المنافسة في القطاع المالي محدودة جدا وأما السلطات العمومية فهي تعمل على إيجاد حل لهذه التناقضات.

خلاصة القول إنه في كثير من الأحيان قد تنجر عن التحرير المالي الفوضوي أخطار يمكن أن تؤثر في كامل الجهاز المالي للدولة. لهذا فالإجراءات المتخذة لتحرير وتعميق النظام المالي يجب أن يصحبها تدعيم مناسب لما يسمى بالتنظيمات الاحتياطية ورقابة للبنوك بكل ما تقوم به من عمليات وأنشطة وهذا ما تحاول دول المغرب العربي تجسيده بحيث تعكف سلطاتها في هذه المدة الأخيرة على تطوير التنظيم ورقابة البنوك التجارية وممكن جدا أن تمتد هذه الرقابة إلى المؤسسات المالية غير البنكية كما أن تدعيم التنظيم وترقيته قد يعزز من موقع البنوك الإقليمية اتجاه منافسة البنوك والمصارف ذات السمعة العالمية

بالنسبة لقطاع التجارة الخارجية فالقواسم تبدوا مشتركة بين دول المنطقة من أجل وضع أنظمة لتحرير أنشطة هذا القطاع وذلك باعتماد المبادئ التالية :

* تبسيط وتمرين القيود على المبادلات.
* إصلاح نظام الصرف والدفع.
* اجتذاب أكثر للاستثمار الأجنبي المباشر.

بصفة عامة الإصلاحات المعتمدة في الميدان التجاري تفضل فتح النظام وتخفيض التبعية اتجاه الرقابة الكمية ولغرض تحقيق هذه الأهداف القاعدية المطلوبة للانظمام إلى منظمة التجارة العالمية. اتجهت جل دول المغرب العربي إلى اختصار الإجراءات الإدارية لجمركة السلع المستوردة وتحديد المواد التي تحتاج إلى تصريح أولي كما خفضت من الحقوق الجمركية تدريجيا بالإضافة إلى تدعيم وتشجيع الصادرات خارج المحروقات.

إلى جانب ذلك فالحفاظ على نسب الصرف الرسمية المتعددة التقدير أدى إلى ظهور النسب المتوازية في السوق السوداء وهذا ما نجده خاصة في كل من الجزائر والمغرَب ومن أجل مواجهة اللاتوازن المالي عمدت هذه الدول على وضع أنظمة نسب الصرف المتعددة للحيلولة دون تأثير النسب الموازية على السوق.

بعض دول المغرب العربي الأخرى كليبيا وتونس عملت على تحرير ميكانيزمات الدفع الخارجي وذلك بالسماح للمصدرين بالاحتفاظ بجزء من إيراداتهم بالعملة الصعبة أو تحرير فتح حسابات بالعملة الصعبة بالبنوك الوطنية بالنسبة للمقيمين وهذا ما نجده كذلك في كل من المغرب، تونس والجزائر.

أخيرا فكل دول المغرب العربي وبدون استثناء اتخذت إجراءات كثيرة ومتنوعة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فلقد عرفت هذه الأخيرة تطورا إيجابيا من جانب كل دول العالم بدون استثناء، فبعدما كان الكثير منها معارض وعدواني اتجاه التدفقات الأجنبية خلال سنوات السبعينات على أساس تبريرات إيديولوجية متطرفة مستمدة من النظرة الاشتراكية للاستثمارات الأجنبية، تغيرت هذه النظرة الراديكالية في

بداية الثمانينات على إثر انخفاض التدفقات الخارجية اتجاه الدول النامية وذلك نتيجة الأزمة المالية العالمية

فدول المغرب العربي أصبحت إذن في وضع اقتصادي داخلي وخارجي لا يدع أي مجال للاختيار. ففي هذا الوقت الذي يتميز بأزمة المديونية. إمكانية اللجوء إلى القروض البنكية انخفضت بشكل ملحوظ مما يفتح المجال للاستثمارات الأجنبية المباشرة التي أصبحت بدورها مصدر تمويل أساسي للتنمية الاقتصادية في الدول النامية، كما أنها توفر إلى جانب هذا، التكنولوجيا الملائمة، الطرق الجديدة للتسيير والدخول إلى أسواق التصدير.

إذن فمن الشكوك إزاء الاستثمار الأجنبي قد ولى واندثر وما بقي إلا البحث عن الميكانيزمات الملائمة التي تسمح:

* باستقطاب أكبر حجم من التدفقات المالية الأجنبية اتجاه الدول المضيفة التي تعاني من عجز في ميزانيتها.

* بتوزيع عادل ومتوازن لهذه الأموال بين هذه الدول.

* وضع آليات قانونية واقتصادية لاجتناب هروب الأموال من دول الجنوب اتجاه دول الشمال.

* تنويع مصادر الاستثمار من الشمال نحو الجنوب، فإلى جانب الشركات المتعددة الجنسيات يجب تشجيع الدول وباقي المتعاملين الاقتصاديين.

* الاستفادة من الناحية التجارية من المنتجات المتوخاة من الاستثمار الأجنبي المباشر.

* احترام الحقوق الأساسية للأشخاص العاملين في المؤسسات التي استفادت من الاستثمارات.

* تسهيل تحويل العلوم والتكنولوجيا اتجاه الدول المضيفة

ولتجسيد هذه الأهداف ومن أجلها قامت دول المغرب العربي كلها ولكن بنسب مختلفة بإدخال تعديلات جوهرية على منظومتها التشريعية المتعلقة بالاستثمار تمثلت

خاصة في تكريس مبدأ حرية الاستثمار وعدم التفرقة بين المستثمر الوطني والأجنبي في المعاملة بالإضافة الى توسيع قائمة القطاعات المفتوحة للاستثمارات الخاصة أجنبية كانت أم وطنية وفك القيود المتعلقة بتحويل الراسماميين سواء كانت حصص مالية أو أرباح. إضافة إلى ذلك فلقد أخضعت تشريعات هذه الدول النزاعات المتعلقة بالاستثمار إلى هيئات التحكيم الدولي المختلفة عوض القانون الوطني.

كما تعهدت بأن لا تلجأ إلى إجراءات التأميم أو نزع الملكية إلا في الحالات المتعلقة بالمنفعة العامة فقط على أن يكون مقابل تعويض عادل. فوري وفعال.

إلى جانب هذا كله فلقد استفاد المستثمر الخاص من امتيازات تحفيزية كثيرة ومتعددة بعضها ضريبية والبعض الآخر عقارية غير أنه ومهما كان الأمر فإن مسألة ترقية الاستثمار ليست مرتبطة فقط بالإطار التشريعي وإنما بتهيئة المحيط وبيئة المال والأعمال بكل ما تحمله العبارة من معنى بما فيها الجانب الثقافي والنفسي

فكما جاء على لسان الأستاذ محمد علي الحسني في مقال له على أن عملية الاستثمار تعتمد على ثلاثية بسيكولوجية: الثقة. الأمل والاختيار. فهي عملية ثقة في اقتصاد الدولة ونجاعته الآنية والمستقبلية وخاصة الثقة في طريقة تسييره بحكمة عقلانية. كفاءة. شفافية واحتياط.

فالعقلانية والاحتياط يتطلبان من السلطات العمومية اتخاذ القرارات وتطبيق الإجراءات الضرورية في الوقت الملائم دون نسرع ودون ارتجال وكذلك دون استسلام للضغوطات مهما كان مصدرها

أما الشفافية في عملية الاستثمار فالمقصود منها أنه تعتمد في حركيتها على النصوص القانونية المنظمة للأعمال الواضحة بالإضافة إلى بساطة الإجراءات وسرعتها.

كما أن الشفافية تفترض إعلام دائم للمقاولين والمستثمرين والتشاور الدوري مع المؤسسات والمتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين المهتمين بعملية الاستثمار أو بمعنى آخر وضع سياسة اتصال حقيقية بالطرق والكيفيات الملائمة

بالنسبة للكفاءة فتتمثل في ضرورة الاعتماد في عملية الاستثمار على إدارة ينشطها موظفين أكفاء حيويين وشرفاء سواء كان ذلك في القطاع العام أو الخاص. من جهة أخرى فالثقة متوجهة نحو الاستقرار السياسي للدولة لأنه لا يمكن أن يكون هناك تقديم توظيف لرؤوس الأموال وبالتالي خلق الثروة بدون ثقة في مصداقية وديمومة المؤسسات السياسية

عملية الاستثمار تقوم كذلك على أساس الشعور بالأمل في الوصول إلى نتائج اقتصادية حسنة. أمل في نجاح المؤسسة. أمل في تحسين المناخ الاقتصادي الداخلي والخارجي.

أخيرا فإن الاستثمار هو قبل كل شيء اختيار. اختيار النشاط. الشريك. اختيار في كيفية التدخل سواء بإنشاء مؤسسة جديدة أو المشاركة في رأسمال مؤسسة موجودة أو شراء أسهم أو حصص مؤسسة عمومية معروضة للخوصصة... إلخ.

إلى جانب العاملين الأساسيين المؤثرين على اختيار المستثمر وهما الثقة والاستقرار، فإن الشيء الأكيد هو أن المستثمر مهما كان يبحث على تحقيق الأهم بالنسبة إليه وهو الربح وكذلك حرية التصرف بدون عراقيل ولا تقييدات في إطار جو من الحرية وبقواعد لعبة واضحة معروفة ومحترمة من طرف الجميع.

خاتمة:

مكافحة اللاتوازنات الهيكلية لا يمكن أن يكتب لها النجاح إلا إذا جاءت في إطار الاقتصاد الكلي الصافي. كما أن حصيلة الإصلاحات الاقتصادية لا يمكن أن تكون إيجابية على المدى القصير بل يجب أن تدخل في إطار برامج متوسطة المدى وذلك قصد امتصاص الانعكاسات المعيشية السلبية التي قد تصيب الشرائح الاجتماعية الفقيرة. لهذا سطرت كل الدول المغاربية برامج لتقليص من حدة الآثار السلبية الناجمة عن إجراءات التقويم الهيكلي. كالمساعدة المالية المباشرة ولو بشكل مؤقت أو توزيع مواد غذائية كالذي حدث في موريتانيا. غير أن هذه الإجراءات هي غير كافية ولا يمكن تعويضها إلا بوضع برنامج شامل للقضاء على الفقر والرفع من المستوى المعيشي للمواطنين. هذا المسعى قد لا يحدث إلا إذا تمكنت دول المنطقة من تبني وتجسيد سياسات تهاجم جذور المشاكل

الهيكلية لاقتصادياتها بكل شجاعة وصرامة مع توزيع نتائجها بطريقة عادلة على كل شرائح المجتمع.

وباعتبار أن دول كالمغرب وتونس قد سبقت الباقي في إعداد وتنفيذ برنامج التقويم الهيكلي فيجب الاستفادة من تجربتهما من أجل وضع وتجسيد سياسة مناسبة علىأن تطبق في إطار برنامج شامل متوسط المدى بعيدا عن سياسة الترقيع اليومي المعتادة.

انتهى بعون الله

المراجع المعتمدة

- د. جودة عبد الخالق "الانفتاح. الجذور... والحصاد...والمستقبل" المركز العربي للبحث والنشر 1982.

* Maghreb Magazine – Décembre 1992 n° 9

- تقنينات الاستثمار والتجارة لكل من الجزائر – المغرب – تونس.